

الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوخة

زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني



تأليف: د. ناصر عبد الله عبد الجواد



الفصل الثاني

**ظلم ذوي القربى
الانتهاكات قبل الاعتقال الأول
حزيران / يونيو 2006**

ظلم ذوي القربى الانتهاكات قبل الاعتقال الأول حزيران / يونيو 2006

تقديم:

إن ما تقدم ذكره من جرائم وانتهاكات وإجراءات عدوانية وعقابية حاكمة من احتلال همجي بغيض، وما لحق بنا من أذى السجون والتعذيب نحن وذوينا وهيئات مكاتبنا من هذا الاحتلال الغاشم تلقيناه بصمود وشموخ واعتزاز، وتلقيناه بصدر رحب وصبر جميل، لأنه كان متوقعا من عدو محتل ظالم لا يرقب في مؤمن إلا ولا ذمة. وهو جزء من ثمن المقاومة الواجب علينا دفعه أمام ظلم الاحتلال وبطشه الذي لم يسلم منه أحد من أبناء شعبنا الفلسطيني، ونحن نرجو من هذا الأذى وهذه المعاناة الأجر والثواب من الله تعالى.

ولكن الذي جرحنا وأدمى قلوبنا وكان أشد مضاضة على أنفسنا من كل ذلك هو ما لاقيناه من أذى واستهداف وعدوان من ذوي القربى من بني جلدتنا، ممن كنا نظن فيهم أن يكونوا عوناً وسنداً لنا أمام إجراءات الاحتلال وبطشه، كوننا نشترك جميعاً في المعاناة والقهر والإذلال، ونتعرض جميعاً للاعتداءات نفسها والاستهداف نفسه من قبل هذا الاحتلال.

كم هو مؤلم ومحزن أن يعيش المرء بين قومه وفي بلده ووطنه، وهو يرى المحتل ينهش أرضه ومقدساته، ويستبيح الشجر والحجر والبشر، يتوغل يومياً داخل المدن والقرى والمخيمات لاختطاف أبنائه وإخوانه... وعلى الرغم من ذلك يرى فريقاً من أبناء شعبه والذي كان يمثل يوماً من الأيام حالة ثورية ونضالية، ولكنه أصبح بين عشية وضحاها جالداً لشعبه يلاحق الشرفاء والمقاومين، ويبيذل كل الجهد والوقت والإمكانات ليس لحماية شعبه وأمنه، ولكن لحماية الاحتلال ومستوطنيه وجنوده.

إنها فئة أصبحت تمثل الأقلية في الشعب الفلسطيني، حسب نتائج آخر انتخابات نزيهة للبرلمان الفلسطيني وللبلديات والمجالس المحلية وغيرها، لكنها تسلطت على

الأكثرية، ومارست الجرائم والبطش والعدوان تجاه الفئة التي تمثل الأكثرية في الشعب الفلسطيني، مستخدمة عصا الأجهزة الأمنية الغليظة، دون ضوابط قانونية أو أخلاقية أو وطنية أو دينية.

بعض هؤلاء كان قاصداً ومتعمداً هذه الاعتداءات على الحركة الإسلامية وأنصارها ومؤسساتها، يدفعه الحقد والتعصب الفتوي، وبعضهم كان ساذجاً غسلوا دماغه، ونجحوا في خداعه وإقناعه بأن الفئة التي فازت في الانتخابات وأصبحت تمثل الأغلبية في المجتمع الفلسطيني هي فئة ضالة مضلة، خارجة عن الصف الوطني، وأنها تقف عقبة أمام المشروع الوطني والحلم الفلسطيني، وبالتالي فهي أخطر على القضية من العدو المحتل نفسه، ولذلك يجب استئصالها والقضاء عليها، وتجفيف ينابيعها قبل البدء بإزالة الاحتلال نفسه.

واستحلوا في سبيل ذلك كل الأساليب والوسائل المحرمة بما في ذلك التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتسليم الملفات الأمنية لأبناء الحركة الإسلامية وأنصارها لأجهزة مخابرات العدو، لتقوم هي الأخرى بدورها في هذه الحرب الاستئنافية، من خلال التقاسم الوظيفي والتكامل مع الاحتلال، بحيث تقوم أجهزة السلطة الأمنية بجمع المعلومات عن أنصار الحركة الإسلامية وتسليمها للاحتلال، ثم يقوم الاحتلال باعتقالهم من بيوتهم والتحقيق معهم حول تلك المعلومات التي وصلتهم، ثم السجن بناءً عليها لمدد طويلة في أقبية وزنازينه!!

ليس هذا الكلام من الخيال، بل هو حقيقة واقعة شاهدناها بأعيننا، ورأينا ضحايا هذه السياسة في سجون الاحتلال بالعشرات بل بالمئات. لقد أصبح الحليم حيراناً مما يرى من انقلاب الموازين وتبدل الثقافات والأعراف الوطنية والأخلاقية، يرى ويشاهد أناساً يدمرون أوطانهم بأيديهم، يحاربون قومهم وأبناء جلدتهم، حتى أصبح الوطن يعاني من احتلالين وليس من احتلال واحد، وهم في ذلك يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، وأنهم يبنون وطناً ويحققون حلماً.

على سبيل المثال، عندما أعيد اعتقالنا (نحن النواب) اعتقالاتاً إدارياً بدايات سنة 2012، وكنا أكثر من نصف النواب الإسلاميين في الضفة الغربية في سجون الاحتلال نعاني من هذا الاعتقال الإداري الظالم، بعد أن أنهينا فترة محكوميتنا السابقة والتي استمرت سنوات، وكل هؤلاء النواب عندهم قناعة أن سبب اعتقالهم الإداري يرجع إلى التنسيق



الأمني بين السلطة والاحتلال. والدليل على ذلك: أن التحقيق معنا كان كله مركزاً على نشاط النواب ضد إجراءات السلطة والأجهزة الأمنية واعتداءاتها على المواطنين في الضفة، خاصة في وسائل الإعلام ومتابعتها مع المؤسسات الحقوقية والإنسانية، أو بسبب نشاطهم الاجتماعي والدعوي كل في منطقتة.

فقد أخبرنا مثلاً النائب د. عمر عبد الرازق عن فترة التحقيق الطويلة الأخيرة معه في أقبية التحقيق في معتقل الجلطة، وكيف أنها كانت في معظمها مركزة على نشاطه الإعلامي والحقوقية حول ممارسات أجهزة السلطة الشاذة ضد المواطنين الفلسطينيين وضد المؤسسات الخيرية والاجتماعية، ولم يحققوا معه أبداً عن نشاطه الإعلامي البارز ضد الاحتلال. وهذا ما صرح به القاضي العسكري للنائب د. محمود الرمحي بشكل واضح بأن سبب اعتقاله الإداري هو التنسيق الأمني مع السلطة، وأن السلطة لا تريده خارج السجون. وهو ما زلّ به لسان أحد القضاة في المحكمة العسكرية، حين قال لي بصريح العبارة: إن تجديد الاعتقال الإداري لك كونك نائباً في المجلس التشريعي، أي بسبب تمتعك بالحصانة البرلمانية. وقيلت العبارة نفسها أيضاً ولكن من قبل النائب العسكري للزميل النائب أنور الزبون!!

بداية الانتهاكات:

بدأت الحملة المنهجية والمتواصلة ضد النواب الإسلاميين والمقربين منهم بعد الانتخابات مباشرة في بداية سنة 2006، ولم تتوقف حتى الآن (كانون الثاني/يناير 2013)، وفق خطة محكمة وشاملة توفرت لها كل الإمكانيات المادية والبشرية، والتي تهدف إلى شلّ عمل المجلس التشريعي والحكومة الشرعية المنبثقة عنه، من خلال الفلتان الأمني المنهج والاعتداء على المؤسسات الخاصة والعامة، وباستخدام أساليب التشويه وقلب الحقائق ونشر الإشاعات والدعايات الكاذبة، وترويع المواطنين العاديين وإلقاء الرعب في قلوبهم، والذي ظهر وكأنه انتقام منهم على انتخابهم الحركة الإسلامية في الانتخابات التشريعية.

لقد كانت صدمة القوم من نتائج الانتخابات كبيرة منذ ظهور نتائجها، وحاولوا بكل الوسائل إلغائها وإفشالها منذ أول يوم، فبعد 24 ساعة فقط من ظهور أولى

النتائج للانتخابات ألحَّ المقربون من الرئيس أبي مازن عليه بإلغاء النتائج وإعلان حالة الطوارئ، لكنه رفض ذلك مستذكراً الحالة الجزائرية، وحاول البيت الأبيض أيضاً بدوره الالتفاف على نتيجة هذه الانتخابات، فشجع الرئيس أبا مازن على إعلان نفسه بديلاً عن الحكومة. وفي تشرين الأول / أكتوبر سنة 2006، ألحت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، على محمود عباس أن يحل الحكومة الإرهابية "الحكومة العاشرة"¹.

أما الذي تولى كبره منهم في هذه الأحداث فهي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تمثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح عمودها الرئيسي، واستغلوا مصطلح "كتائب شهداء الأقصى" التابعة لحركة فتح أيضاً في معظم هذه الأحداث في هذه المرحلة. لقد نسي القوم كلَّ معاني الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان واحترام إرادة الشعوب، والتي تغنوا بها طوال العقود والسنوات الماضية، وأوهمو الشعب الفلسطيني لعقود أنهم هم وحدهم الديموقراطيون والقادرون على إدارة شؤون السلطة حالياً والدولة مستقبلاً. ولكن حين يكون المنافس لهم حركة وطنية إسلامية تحمل المشروع الإسلامي والمنهج الإسلامي تنتهي كلُّ تلك المعاني الجميلة التي كانوا يروّجون لها، لتصبح سياسة ميكيافيلي "الغاية تبرر الوسيلة" هي السياسة المتبعة في مواجهة هؤلاء الخصوم الإسلاميين.

ونذكر هنا بعض هذه الوسائل والأساليب التي استخدمت بعد الانتخابات مباشرة، والتي تمثل بداية الانتهاكات، والتي بدأت في تلك الفترة ولم تتوقف حتى الآن:

1. فوز مزيف:

فمن ذلك: الإشاعات التي نشرها بعد إعلان نتائج الانتخابات مباشرة بأن فوز الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات ليس فوزاً حقيقياً، بل هو فوز مزيف، وأن الفائز الفعلي فيها هو حركة فتح. ونشروا هذه الإشاعة في جميع الوسائل الإعلامية حتى وسائل الإعلام الأجنبية، وصرح بها ناطقوهم الإعلاميون في كلِّ المسارح الإعلامية

¹ انظر: بنيامين بارت، حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني (طرابلس - لبنان: جروس برس ناشرون، 2012)، ص 226 و232. وبنيامين بارت هو كاتب فرنسي متخصص بقضايا الشرق الأوسط، وعمل مراسلاً لصحيفة لوموند Le Monde الفرنسية في رام الله من سنة 2002 إلى سنة 2011. حائز على جائزة ألبرت لوندريز Albert Londres Prize.



المحلية والدولية. واتخذوا من محافظة سلفيت (التي أمثلها) نموذجاً ومثالاً على هذا الادعاء الكاذب، وقالوا: إنه كان لحركة فتح ثلاثة مرشحين يتنافسون على مقعد المحافظة الوحيد، وأنه كان للحركة الإسلامية مرشح واحد ومجموع ما حصل عليه مرشحو حركة فتح أكثر مما حصل عليه مرشح الحركة الإسلامية الوحيد².

وصل هذا التحليل العجيب إلى صحيفة نيويورك تايمز The New York Times الأمريكية، وواجهني به الصحفي الشهير توماس فريدمان Thomas L. Friedman في لقاء بيني وبينه في مدينة رام الله بعد حوالي أسبوعين من الانتخابات، وقال لي بالحرف الواحد: إنك لم تفز في الانتخابات في الحقيقة، وإن الفائز الحقيقي هو مرشح حركة فتح، لو كانت فتح موحدة؟ وقال: هكذا قالوا لنا، وهذا ما نشر في وسائل الإعلام الأمريكية عن محافظة سلفيت التي اعتبروها نموذجاً لهذه الحقيقة كما يزعمون!!

فكانت إجابتي له: إن هذا تحليل زائف: لأن الحركة الإسلامية قد فازت أيضاً في نظام القوائم (القوائم النسبية)، وحصلت أكثر مما حصلت عليه حركة فتح، حتى في محافظة سلفيت التي أمثلها. مع أن حركة فتح لها قائمة واحدة على مستوى الوطن.

ثم إنهم نسوا العامل العشائري ودوره في الانتخابات، ونسوا أن أحد مرشحي حركة فتح هو من عائلتي الكبيرة، والذي ترشح كمستقل وليس باسم حركة فتح. والذي أخذ مني نسبة كبيرة من أصوات العشيرة، لم يكن ليحصل عليها المرشح الرسمي لحركة فتح لو كان هو المرشح الوحيد لهم.

كذلك فقد نسوا أن المرشح الرسمي لحركة فتح هو شخص من مدينة سلفيت (مركز المحافظة) ويعرفه الجميع هناك، في حين أنني أنا، مرشح الحركة الإسلامية، من بلدة صغيرة على أطراف محافظة سلفيت. وكنت قد خرجت من سجون الاحتلال قبل الانتخابات بأشهر معدودة بعد قضاء 12 سنة متتالية فيها، ولم أتمكن بعد من التعرف بشكل جيد على المواطنين في المحافظة، ولم يتعرفوا هم عليّ، مما يعطي فرصة أقل للتأثير على قرار الناخب في محافظة سلفيت. ومع كل هذه الاعتبارات تمكنت من تجاوز جميع المرشحين وفزت بالمقعد الوحيد عن محافظة سلفيت، مما يؤكد أن المواطنين في المحافظة انتخبوا البرنامج السياسي الذي طرحته والفكرة التي أحملها، ولم ينتخبوا

² النائب د. عمر عبد الرزاق كان مرشحاً عن القائمة النسبية على مستوى الوطن، وليس عن الدائرة، وهو من سكان مدينة سلفيت.

الشخص لذاته. وهذه الحقيقة تنسحب على باقي المحافظات بلا شك، والتي تؤكد أن الشعب الفلسطيني اختار برنامج الحركة الإسلامية، وأسقط برنامج م.ت.ف.

وعندما سمع الصحفي فريدمان هذا الكلام تعجب وسجله في حاسوبه الخاص، واقتنع بزيف ذلك الادعاء وتلك الإشاعة التي وصلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم، والتي نشرها بين عامة الناس على نطاق واسع. والهدف من نشر هذه الإشاعة واضح: وهو التشكيك في نتائج الانتخابات والتقليل من أهمية فوز الحركة الإسلامية، والإيحاء بأنه لا يعني شيئاً، وأنه لا يستحق تغييراً في السياسة التي تتبعها م.ت.ف منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن، وأن الشعب الفلسطيني لا يعارض هذه السياسة.

لقد نسي القوم أن ظاهرة فوز التيار الإسلامي على التيارات العلمانية والقومية والليبرالية ليست في فلسطين فقط، وإنما هي ظاهرة أصبحت عالمية. ففي كل مكان في عالمنا العربي والإسلامي حين تجري انتخابات نزيهة، فإن الحركة الإسلامية تفوز فيها فوزاً كبيراً، كما حدث في مصر والجزائر وتركيا والمغرب والأردن... وغيرها، بما يبشر بنهضة عربية وإسلامية كبيرة يؤمل أن تعيد لأمتنا أمجادها ودورها الحضاري، بعد أن أفلست تلك التيارات طوال القرن العشرين، والتي ما جلبت لأمتنا سوى النكبات والنكسات والهزائم، وسببت التخلف والفقر والتبعية للأعداء.

ومن حقّ شعبنا الفلسطيني أن يفخر أنه كان من أوائل المبادرين إلى انتخاب التيار الإسلامي الحركي، وبهذه الغالبية الكبيرة في الانتخابات التشريعية والمحلية والنقابية وغيرها، قبل الربيع العربي الذي جاء تالياً للربيع الفلسطيني، ما يعطي شعبنا الفلسطيني فضل السبق في ذلك. مما يؤشر على وعي سياسي وفكري فلسطيني متقدم. ولعل هذا من مظاهر بركة هذه الأرض التي باركها الله تعالى.

2. دعاوى طعن في الانتخابات:

وبعد إعلان نتيجة الانتخابات التشريعية سارع عدد من المرشحين الخاسرين من القوم لرفع دعاوى طعن في الانتخابات، على الرغم من كلّ البيانات التي صدرت عن المؤسسات الرقابية المحلية والدولية التي تشهد على نزاهة الانتخابات وشفافيتها، إلا أن القوم ونتيجة للصدمة التي أصابتهم بسبب هذه النتيجة لم يتحملوا هذه الخسارة الفادحة وبدأوا يبحثون عن أيّ قشة يتعلقون بها. وبلغ عدد هذه الطعون التي قدمها



مرشحو حركة فتح خمسة طعون؛ رفعها حاتم عبد القادر من القدس وغسان الشكعة من نابلس وبلال عزريل من سلفيت والمرشحون عن دائرة غزة والمرشحون عن دائرة خانينوس، ولكن تم سحب أربعة منها قبل النطق بالحكم، وردت المحكمة الطعن الخامس³.

ففي محافظتنا سلفيت رفع مرشح حركة فتح، الخاسر في الانتخابات، دعوى طعن في نتيجة الانتخابات وطلب إعادتها في دائرة سلفيت، بحجة وجود تزوير في هذه الانتخابات. وعند الكشف عن أصل هذه الدعوى تبين أنها تافهة، وهي الادعاء بأن هناك المئات من المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع، أي امتنعوا عن التصويت، وأن هؤلاء لو صوتوا لاختاروا مرشحيهم، وأن المطلوب هو إعادة الانتخابات في دائرة محافظة سلفيت!

تبين بعد التدقيق أن هؤلاء الممتنعين لو صوتوا جميعاً لصالح مرشحهم لبقوا الفائز الأصلي المرشح الإسلامي، د. ناصر عبد الجواد، نظراً للفارق الكبير في عدد الأصوات التي حصل عليها د. ناصر مقابل منافسه. وإدراكاً لهذه الحقيقة لم يكن أمام ذلك المرشح إلا سحب الدعوى بسلام والادعاء بأنه سحب الدعوى حرصاً على المصلحة الوطنية العامة⁴!!

وهكذا انتهت هذه الطعون والاعتراضات دون أن يكون لها أي تأثير على نتيجة الانتخابات النهائية، التي لم تكن سوى "فتنة غل" كما يقال، من القوم على فشلهم الكبير.

3. إشاعات كاذبة:

لقد كان لحرب الإشاعات الحظ الوافر في الانتخابات التشريعية، قبل الانتخابات وبعدها، بهدف التشويه وقلب الحقائق، فمن ذلك ما نشره في أثناء الدعاية الانتخابية من أن الحركة الإسلامية لو فازت في هذه الانتخابات فذلك يعني إجبار النساء على لبس الحجاب أو النقاب، ويعني قطع الأيدي، وجلد الناس، ورجم الزناة، والعودة لعصور الظلام على حد تعبيرهم. وأشاعوا أن الحركة الإسلامية اعترفت باتفاقيات أو سلو،

³ انظر التفاصيل في: لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين، مرجع سابق، ص 152.

⁴ انظر تفاصيل الدعوى في: المرجع نفسه، ص 153.

لأنها دخلت الانتخابات تحت سقف أوسلو، وهذا يعني اعترافاً ضمناً بدولة الاحتلال "إسرائيل". ونسوا أن دخول الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات كان نتيجة لتفاهات الفصائل الفلسطينية في القاهرة سنة 2005 بعيداً عن اتفاقات أوسلو المشؤومة، ونسوا أيضاً أن أوسلو قد انتهت عملياً في سنة 1999، كما تنص هذه الاتفاقيات نفسها، التي نصت على أن أوسلو هي إعلان مبادئ مؤقتة لحين إيجاد حل للقضايا الأساسية للقضية الفلسطينية؛ وهي قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستعمرات والمياه، وأن ذلك سينتهي سنة 1999. ثم انتهى كل ذلك مع بدء الانتفاضة الثانية في 2000/9/28 بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد Camp David

ثم نشروا إشاعات كاذبة عن أشخاص المرشحين أنفسهم، فقالوا مثلاً: إن درجة الدكتوراه التي حصل عليها د. ناصر عبد الجواد داخل السجن مزيفة وغير حقيقية. على الرغم من أنه مكث في إعادها داخل السجن أكثر من خمس سنوات في ظروف غاية في القسوة والشدّة، وحصل على درجة امتياز في المناقشة، لتكون أول رسالة دكتوراه يتم إعدادها ومناقشتها في سجون الاحتلال، علماً أن مناقشتها تمت من خلال هاتف جوال مهرب. وقد أثنى عليها كل من اطلع على مضمونها، وهناك توصية بطباعتها ونشرها. وقد قال لي أحد مسؤولي حركة فتح فيما بيني وبينه: لو أنك تنتمي إلى حركة فتح لرفعنك إلى السماء، بسبب هذا الإنجاز.

ونشروا إشاعة أخرى بعد الانتخابات: أن د. ناصر أحضر من الخارج قبيل الانتخابات نصف مليون دولار، وقام بتوزيعها على الناخبين من أجل نيل ثقتهم. وهي إشاعة هدفوا منها التقليل من أهمية فوزه في هذه الانتخابات التي قد فاز بها دون ممارسة أيّ ترغيب أو ترهيب للمواطنين، ودون أيّ وعد لأيّ إنسان بوظيفة أو مساعدة أو علاج أو غير ذلك، ودون أيّ تهديد لأيّ موظف بالفصل من وظيفته أو قطع راتبه إن لم يصوت له، كما فعلوا هم مراراً وتكراراً. وهدفوا من ذلك أيضاً، التغطية على ممارساتهم، حين أحضروا أكياس الطحين والمساعدات الإنسانية من الدول المانحة ووزعوها على المواطنين الذين ينتخبون مرشحيهم فقط !!

مساعدة كويتية:

فمن هذه المساعدات التي وزعوها رزم من المساعدات الإنسانية في عبوات مكتوب عليها "مساعدة من الشعب الكويتي إلى الشعب الفلسطيني" قاموا بتوزيعها بطريقة



عجيبة؛ يمرون على دار فيعطونها رزمة لأن أصحابها انتخبوا مرشحهم، ويمرون على دار أخرى فلا يعطونها شيئاً، ويقولون لهم بصريح العبارة: أنتم لم تنتخبونا فليس لكم حصة، اذهبوا إلى د. ناصر كي يعطيكم مساعدة.

4. مجلس تشريعي لخمسة شهور فقط:

كانت صدمة القوم بنتائج الانتخابات كبيرة، فلم يتوقعوا هذه النتيجة المدوية، لذلك قرروا عدم الاعتراف بهذه النتائج، والعمل بكل الطرق والوسائل لإفشال المجلس الجديد والنواب الجدد، ووضع العقبات في طريقهم. وكانت قناعة القوم أن هذا البرلمان والحكومة العاشرة المنبثقة عنه لن تستمر طويلاً، وأنها ستنتهار خلال ثلاثة أشهر. والعجيب أن هذه القناعة انتشرت بينهم صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، أميين ومتقفين، وسمعناها من العديد منهم حتى من العجائز والأميين، مما يدل على توافق داخلي بينهم على العمل للوصول إلى هذه النتيجة.

ومن العجيب أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس صرحت بعد منح الثقة للحكومة العاشرة من قبل المجلس التشريعي بأنها تتوقع انهيار حكومة حماس خلال ثلاثة أشهر. والحقيقة أن أمريكا لا تتوقع مجرد توقع، فهي تخطط وتعمل وتنفذ للوصول إلى هذه النتيجة، سواء بيدها أم بأيدي أدواتها في المنطقة، والذي ظهر بشكل واضح في حديث رايس عن "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط في تلك الفترة.

ويشهد لذلك أيضاً، الفلتان الأمني المنهج وجملة الأحداث التي حصلت بعد الانتخابات مباشرة في جميع المحافظات، والتي جاءت متتالية ومتصاعدة:

- حرق مقر المجلس التشريعي في رام الله يوم الخميس 2006/3/2، وإطلاق النار داخله، وحرق شبكة الكهرباء الداخلية للمجلس.
- حرق مقر مجلس الوزراء في التاريخ نفسه.
- حرق مكاتب النواب الفرعية في الفترة نفسها، ومنها مكتبنا الخاص في مدينة سلفيت ومكتبنا في بلدة بديا (كما سيأتي في صفحة 72-73).
- إطلاق النار على بيوت النواب، منها بيت النائب خالد سعيد وبيت النائب أنور الزبون وبيتي الخاص وغيرها.
- خطف النائب خليل الربيعي، ومحاولة خطف آخرين وفيهم نساء، واحتجازهم في عمارة الإسراء في اليوم ذاته (مساء 2006/6/12) (كما سيأتي في صفحة 66).

- مهاجمة النواب وهم تحت قبة البرلمان في أثناء انعقاد الجلسات الرسمية في الفترة نفسها حين اقتحم عدد من ضباط وأفراد الأجهزة الأمنية قاعة المجلس الرئيسية واعتلوا مقاعد وطاولات النواب وألقوا على النواب قوارير المياه وأعقاب السجائر⁵.
- التشويش عليهم في أثناء انعقاد الجلسات بالطرق على الأبواب والضرب على الطناجر في الأسبوع الذي يليه.
- عدم تمكين المجلس من عمل أي إنجاز نيابي حقيقي، من خلال استخدام طرق وأساليب همجية ومتخلفة. مع التذكير بأن الذين قاموا بكل هذه الأعمال هم ضباط في الأجهزة الأمنية معروفون، وقسم منهم من أفراد حرس الرئاسة الذين لم تنقطع رواتبهم أبداً. فقد اعترف الكاتب الشهير بنيامين بارت Benjamin Barthe، أن حرس الرئاسة كانت تصلهم الرواتب خلال هذه الفترة ولم تنقطع، من خلال وسيلة غير مباشرة، من أجل تسديد معاشات الحرس الخاص بالرئيس عباس، الذين كانوا متورطين في أعمال العنف⁶. علماً أن العنوان الذي كانوا يبررون به هذا الفلتان الأمني هو انقطاع الرواتب والمطالبة بها من الحكومة العاشرة⁷.

ولا ننسى تلك الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس التشريعي السابق، الذي تمثل فيه حركة فتح الغالبية الساحقة من أعضائه، في يوم الإثنين 2006/2/13، أي بعد الانتخابات التشريعية الثانية مباشرة والتي فازت فيها الحركة الإسلامية فوزاً كبيراً، وقبل تأدية النواب الجدد اليمين القانونية، هذه الجلسة الشاذة التي أقرروا فيها العديد من القرارات الخطيرة التي تهدف إلى إفشال الدورة النيابية الجديدة ووضع العراقيل أمام المجلس الجديد المنتخب، هذه القرارات التي عانى منها المجلس الجديد بعد ذلك معاناة كبيرة بعد

⁵ رأيت بأم عيني بعض هؤلاء الضباط من المخابرات من منطقتي (محافظة سلفيت)، وحين رأوني من بعيد حاولوا التخفي والابتعاد عني حتى لا أراهم، وحتى لا يقال إن الأجهزة الأمنية وراء هذا الفلتان المنظم. وواضح أن معظم هؤلاء كانوا من خارج محافظة رام الله حتى لا يتعرف عليهم أحد، وتظاهروا حينها بأنهم من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح وليس من الأجهزة الأمنية. ولكن معظمهم تم التعرف عليهم وتم فضحهم وكشف مخططهم.

⁶ بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 135.

⁷ اعترفت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن رئيس السلطة لم يتخذ أي إجراءات عقابية ضد الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تلك الفوضى الأمنية. انظر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، المواطن الفلسطيني خلال عام 2006: التقرير السنوي الثاني عشر 1 كانون ثاني 2006 – كانون أول 2006 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، 2007)، ص 5.



بدء أولى جلساته في 2006/2/28، واستمرت هذه القرارات حتى الآن دون تغيير بسبب تعطل المجلس التشريعي. ومن هذه القرارات:

- استحداث منصب "الأمانة العامة" و"أمين العام للمجلس التشريعي" ونقل كافة صلاحيات أمين سرّ المجلس التشريعي المنتخب إليه.
- تغيير العديد من مواد اللائحة الداخلية للمجلس بما يتوافق مع هذه القرارات الجديدة.
- المصادقة على تعيين جهاد حمدان الوزير من حركة فتح رئيساً لديوان الموظفين العام.
- المصادقة على تعيين محمود أبو الرب من حركة فتح رئيساً لديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تعديل قانون محكمة العدل العليا بحيث يتم تعيين رئيس المحكمة وقضااتها بقرار من رئيس السلطة بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى، أي دون تدخل من المجلس التشريعي بهذا الشأن الخطير والمهم⁸.

قرارات غريبة للرئيس:

وفي الفترة نفسها اتخذ الرئيس أبو مازن سلسلة من القرارات المهمة والخطيرة، التي تهدف إلى عرقلة المجلس التشريعي الجديد والحكومة الجديدة المنبثقة عنه، ومنها:

- إلحاق معظم الأجهزة الأمنية لمؤسسة الرئاسة بدلاً من وزارة الداخلية، أي الحكومة التي ستكون الحركة الإسلامية مسيطرةً عليها بلا شك⁹.
- إلحاق "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - فلسطين" بمؤسسة الرئاسة بدلاً من وزارة الإعلام.
- نقل تبعية "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)" من وزارة الإعلام إلى مؤسسة الرئاسة.
- نقل تبعية "الهيئة العامة للاستعلامات" من الحكومة إلى مؤسسة الرئاسة.
- نقل تبعية "اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم" من الحكومة إلى م.ت.ف.

⁸ انظر تفاصيل ما جرى في هذه الجلسة في الوثائق آخر هذا الكتاب؛ وانظر سجلات المجلس التشريعي في هذا التاريخ؛ وانظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثاني عشر.

⁹ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثاني عشر، ص 13.

- إخراج "جامعة القدس المفتوحة" من سلطة وزير التربية والتعليم العالي، ووصفها كجامعة خاصة تتبع م.ت.ف التي تسيطر عليها حركة فتح¹⁰.
 - إخضاع معبري إيرز Erez (بيت حانون) ورفع في غزة لسيطرة الرئاسة بدل خصوعها لوزارة الداخلية.
 - إلحاق صندوق الاستثمار الفلسطيني بأرصده المقدرة بـ900 مليون دولار لمؤسسة الرئاسة، بعد أن كانت تابعة لوزارة المالية.
 - عين الرئيس محمود عباس 14 نائب وزير، و20 معاون نائب وزير، و27 مديراً عاماً في الفترة بين 30 كانون الثاني/ديسمبر و28 آذار/مارس، موعد تقلد إسماعيل هنية الحكم، في محاولة لسيطرة حركة فتح على كل الوزارات والسلطات بهدف إعاقة الحكومة الإسلامية القادمة، على الرغم من أن حركة فتح رفضت المشاركة في هذه الحكومة بشدة¹¹.
- هذه بعض القرارات التي اتخذها الرئيس في هذه المرحلة المبكرة بعد الانتخابات التشريعية مباشرة في أوائل سنة 2006، بهدف قطع الطريق على الحكومة الجديدة المنبثقة عن المجلس التشريعي الجديد وإفشالها، وسيأتي المزيد من القرارات والمراسيم الرئاسية التي أصدرها رئيس السلطة بعد أحداث غزة المؤسفة في حزيران/يونيو 2007، والتي لها قوة القانون، مستغلاً استغلالاً سيئاً ثغرة في القانون الفلسطيني بهذا الخصوص، والتي على ضوءها قامت الأجهزة الأمنية بكل ممارساتها.

حصار مالي وسياسي:

ثم كان الحصار السياسي والمالي، الذي أعلنته كل الأطراف؛ الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومعظم الدول العربية الغنية، ودولة الاحتلال، والذي كان من أهم إجراءات بنوده مقرراته تجميد تحويل الرسوم الجمركية التي تجبها دولة الاحتلال لصالح السلطة والتي تمثل 60% من ميزانية السلطة، مما أدى إلى انقطاع الرواتب عن الموظفين العسكريين والمدنيين، والذي أصبح عنواناً لتبرير الفلتان الأمني الذي قاده الأجهزة الأمنية في تلك الفترة، وسمعنا الأغاني الساخرة التي

¹⁰ انظر تفاصيل هذه القرارات وأثرها السيء على الوضع الفلسطيني في: المرجع نفسه، ص 7 وما بعدها.

¹¹ النقاط الثلاثة الأخيرة مأخوذة من كتاب: بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 227.



منها: وين الراتب... فش... فش... وأصبح شغلنا الشاغل في تلك الفترة التفكير في وسيلة لتوفير هذه الرواتب، وأقمنا مهرجانات لجمع التبرعات في الشوارع العامة والمساجد لصالح رواتب الموظفين، وكان ذلك محرراً كثيراً بالنسبة لنا، وأصبح السؤال الذي نسمعه في كل مجلس: شو صار في الرواتب؟

وحين تمكنت الحكومة العاشرة من تأمين جزء من الرواتب بعد جهد جهيد وبطريقة معينة، رفضت جميع البنوك المحلية التعامل مع الحكومة وقاطعتها بعد توزيع السلفة الأولى، بعد أن تلقت تحذيراً شديداً للهجة من أحد كبار قادة حركة فتح إن هي تعاونت مع الحكومة العاشرة، كما أخبرنا وزير المالية في وقتها، مما اضطر الحكومة لتوزيع تلك الرواتب من خلال مكاتب البريد، والذي أدى إلى معاناة وإرباك للموظفين.

بل إن البنوك المحلية كانت تقوم باقتطاع مبالغ كبيرة من الأموال التي كانت تحصل عليها الحكومة العاشرة، وذلك كسداد لديونها التي تراكمت، بسبب تعمد د. سلام فياض وزير المالية قبل الانتخابات تسليم الخزينة فارغة ومديونة. بل وأكثر من ذلك فقد قام برهن مخصصات المشاريع التي كانت قيد التنفيذ بقروض واستخدمها لسداد رواتب الموظفين بطريقة التفاضلية... كل هذا وغيره كان له الدور الكبير في التضيق على حكومة الحركة الإسلامية ومجلسها التشريعي التي استلمت ميزانية فارغة بل مديونة¹².

لقد كان الحصار المالي والسياسي للحكومة العاشرة خانقاً، والهدف المعلن لهذا الحصار هو إلزام هذه الحكومة التي شكلتها حركة حماس بالشروط الرباعية الدولية؛ وهي الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف أي المقاومة، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقاً، أي اتفاقيات أوسلو وما بعدها. يقول الكاتب بنيامين بارت: حاول المجتمع الدولي جاهداً في 2009/5/9، بعد فوز حماس في الانتخابات، إنقاذ السلطة ومنع انهيارها نهائياً، من خلال إيجاد آلية معقدة لإيصال الأموال من الدول المانحة للموظفين غير المحسوبين على حركة حماس، ووظفوا وكالة التنمية الدولية لهذا الغرض. العملية كانت معقدة للغاية، أشبه بعملية التطريز، إن يجب الإشراف على عشرات الآلاف من التحويلات المترامنة، ومعالجة مبالغ باهظة، ودفع مبالغ كبيرة، ودفع نفقات مصرفية

¹² في المقابل، وبعد حالة الانقسام الفلسطيني سنة 2007 واستلام سلام فياض للحكومة غير الشرعية في الضفة الغربية، أهدت الأموال بلا حساب على هذه الحكومة، ففي سنتي 2008 و2009 تم منح هذه الحكومة 6 مليارات دولار. وفي مؤتمر باريس للدول المانحة سنة 2009، تعهدت الدول بمنح سلام فياض 7.7 مليار دولار، بالرغم من أنه طلب منهم فقط 5.7 مليار دولار، في حالة نادرة في تاريخ مؤتمرات المانحين التي اعتادت منح مبالغ أقل مما تطلبه الدول المحتاجة للمساعدات. انظر: بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 124-127.

مذهلة، فقد حصل مصرف إتش أس بي سي HSBC على ثمانية ملايين يورو (حوالي 10.8 ملايين دولار) مقابل هذه التحويلات. مع التحقق من أن أحداً من المستفيدين لا تربطه أي صلة بحركة حماس. وكانت الرئاسة الفلسطينية هي التي تحدد كل شهر لائحة أسماء المستفيدين من هذه الإعانة، وكانت تحرص على استثناء أي مؤيد إسلامي محتمل، وأوكل إلى مكتب مراقبة الحسابات برايس ووتر هاوس PricewaterhouseCoopers (PwC) مهمة ضبط العمليات، لكن لم يكن ذلك يكفي، فلجأوا إلى الاستشاري الشهير ورلد شاك، المتخصص في مكافحة تبييض الأموال والتمويل الإرهابي، فتم غربلة أسماء كل من ترسل إليهم المساعدة بفضل قاعدة المعلومات الواسعة جداً، المتوفرة لديهم... وكانت الأموال تمر عبر مكتب الرئيس محمود عباس...¹³.

إفشال متعمد

وفي غمرة هذه الأحداث المتتالية، أعلن القوم أن الحركة الإسلامية والنواب الإسلاميين قد فشلوا في عملهم، وأن المجلس التشريعي فشل، فكانت دعوة الرئيس إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، وذلك بعد أقل من سنة على إجراء الانتخابات في أوائل 2006. وقد استهجت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هذه الدعوة من الرئيس، واعتبرت أنه لا داعي لها، لأن الانتخابات اتسمت بالنزاهة والشفافية ونتج عنها حكومة شرعية نالت ثقة المجلس التشريعي، ولم يحدث طوال السنة أي أزمة دستورية بين السلطات.¹⁴

ولا ريب أن الهدف من هذه الدعوة لانتخابات مبكرة هو الالتفاف على نتائج انتخابات 2006، لأنه لا يجوز في عرف القوم أن تفوز الحركة الإسلامية فيها، فلا بد من إعادة الانتخابات مراراً حتى يفوز فيها من يريدون! فهذه هي الديموقراطية كما يفهمها هؤلاء!

وقد صرح أمين مقبول، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والذي كان يشغل منصب نائب وزير الداخلية عند إجراء الانتخابات التشريعية، في لقاء خاص مع الكاتب بنيامين بارت سنة 2006، بأن الهدف هو عدم تمكين حركة حماس من بسط الأمن وتمويل

¹³ انظر: بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 134-135.

¹⁴ ديوان المظالم، التقرير السنوي الثاني عشر، ص 117.



السلطة، مما يتيح للرئيس الفرصة بتعيين رئيس وزراء جديد، وإذا رفض نواب حماس إعطائه الثقة، يستطيع الرئيس أن يدعو إلى انتخابات جديدة، وأنهم كحركة فتح مستعدون لكل الاحتمالات¹⁵.

إن كل هذه الأحداث تؤكد ما قلناه من وجود خطة متكاملة وشاملة لإنهاء المجلس التشريعي المنتخب وإلغائه نهائياً خلال مدة قصيرة، وإفشال الحكومة العاشرة المنبثقة عن هذا المجلس، حتى تعود حركة فتح إلى الإمساك بكل مؤسسات السلطة من جديد، وتتحكم بجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية. ولسان حالهم يقول: إننا وضعنا العراقيل كلها أمام النواب الإسلاميين ووزرائهم، ثم أعلننا نحن أنهم فاشلون، وقررنا ذلك، دون الرجوع إلى الشعب صاحب الولاية الحقيقية الذي يمكن أن يقرر وحده صدق هذا الفشل المزعوم، مع أن الشعب قد قال كلمته بشكل واضح وصريح في انتخابات نزيهة قبل أشهر قليلة، مما يؤكد أن الهدف هو القضاء على أي أثر لنتائج تلك الانتخابات وعودة الأمور إلى سابق عهدها قبل الانتخابات وكأنها لم تكن. وهناك فرق كبير بين الفشل والإفشال، هذا إن صدقوا بادعائهم الفشل.

لقد عشنا تلك الفترة في ظروف بائسة وأحوال قاسية، وضاقت علينا الأرض بما رحبت، فقد اجتمع علينا القريب والبعيد، وظهرت إشارات واضحة على تواطؤ الداخل مع الخارج في هذه الحرب الشاملة. ثم توّجت هذه الإجراءات والانتهاكات باختطاف جميع نواب ووزراء الضفة الغربية على يد الاحتلال، بعد خمسة شهور فقط من الانتخابات التشريعية، وتحققت نبوءة القوم وأملهم في ذلك، ولكن ليس بيدهم ولكن بيد الاحتلال.

فكان التعطيل الكامل لأعمال المجلس التشريعي في الضفة الغربية، الذي لم يتمكن أعضاؤه من عمل أي إنجاز حقيقي في المجال التشريعي والرقابي، عدا بعض القوانين والقرارات التي أصدرها بالرغم من كل هذه الظروف. ومع ذلك فقد نجح هذا المجلس نجاحاً كبيراً في كشف زيف ادعاءات القوم بالحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكشف لشعبنا وللعالم الوجه الحقيقي للنظام الغربي "المنافق" خاصة الرباعية: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، التي فرضت الحصار على شعب كامل لأنه مارس حقه الديموقراطي بحرية ونزاهة!!

¹⁵ بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 228.

كما كشف هذا المجلس عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي الذي غرقت فيه السلطة طوال السنوات السابقة والذي كان معظمه خافياً على المواطنين.

مع التذكير بأن كل تلك الأحداث كانت بعد الانتخابات مباشرة، وقبل أحداث غزة المؤسفة بحوالي سنة ونصف، مما يؤكد أن أحداث غزة أُتخذت شماعة وذريعة للانتهاكات والاعتداءات التي حصلت في الضفة الغربية بعد ذلك، فهذه الانتهاكات بدأت فعلياً في وقت مبكر في الضفة وفي غزة على السواء، بل كانت في غزة أشمل وأوضح وأشد عنفاً وأكثر جرأة.

5. حكاية الأمين العام للمجلس التشريعي:

أمين عام المجلس التشريعي الفتاوي المعين يعمل حالياً كرئيس للمجلس التشريعي بدل الرئيس الحقيقي المنتخب د. عزيز الدويك المغيّب قهراً عن مكتبه في المجلس، وذلك بعد اختطافه مع النواب الإسلاميين من قبل الاحتلال في حزيران/ يونيو 2006، وما زال مغيباً عن مكتبه حتى الآن (حزيران/ يونيو 2012) بقرار من السلطة التنفيذية. علماً أن هذا الأمين العام المعين للمجلس ترشح للانتخابات التشريعية، وخسر فيها خسارة منكرة!!

وقد تم استحداث منصب الأمانة العامة والأمين العام من قبل المجلس التشريعي السابق الذي كانت تسيطر عليه حركة فتح منذ سنة 1996، بعد الانتخابات التشريعية الثانية في 2006/1/25، التي فازت فيها الحركة الإسلامية، ولكنهم استغلوا ثغرة في القانون تسمح للمجلس السابق بالانعقاد بعد إجراء الانتخابات في جلسة وداعية بروتوكولية إلى أن يتم أداء اليمين الدستورية من قبل أعضاء المجلس الجديد. فقبل أدائها لهذه اليمين الدستورية عقد المجلس السابق، ذو الغالبية الفتاوية، جلسة استثنائية شاذة وغريبة وغير أخلاقية في 2006/2/13، واتخذوا خلالها قرارات خطيرة وكبيرة هدفها وضع العراقيل أمام النواب الإسلاميين الفائزين في المجلس الجديد.

ومن هذه القرارات استحداث منصب الأمين العام للمجلس¹⁶، ثم قاموا بتغيير النظام الداخلي للمجلس ليتواءم مع هذا القرار، فسحبوا معظم صلاحيات أمين سرّ المجلس التشريعي المنتخب، الذي سيكون حتماً من النواب الإسلاميين، وأعطوها للأمين العام

¹⁶ ديوان المظالم، التقرير السنوي الثاني عشر، ص 43.



للمجلس المعين من السلطة التنفيذية والخاسر في الانتخابات. وبسبب الاستعجال في اتخاذ هذا القرار، والاستعجال في تغيير مواد اللائحة الداخلية للمجلس لتتواءم مع هذا القرار، حصل تناقض عجيب وواضح في مواد هذه اللائحة، والذي ما زال قائماً حتى هذه اللحظة.

وحين حاول المجلس الجديد المنتخب بعد أدائه اليمين الدستورية إلغاء تلك القرارات ومعالجة هذا الخلل الكبير، حصلت مشادات كلامية بين نواب حركة فتح وبين هيئة المجلس المنتخبة، واستمر المجلس يعاني من تلك القرارات الجائرة، ويعاني من أعمال الأمين العام المعين وتدخلاته السافرة في كل شؤون المجلس، ومناكفاته مع أمين سرّ المجلس المنتخب، د. محمود الرمحي، حتى توقف المجلس عن عقد جلساته بعد اختطاف جميع النواب الإسلاميين في حزيران/ يونيو 2006، إثر أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

وبعد ذلك وفي أثناء غيابنا في سجون الاحتلال رفع نواب حركة فتح دعوى قضائية للمحكمة العليا تطالب بتثبيت تلك القرارات الظالمة وتثبيت هذا الرجل في مكانه في المجلس كأمين عام معين من قبل السلطة التنفيذية، هذه السلطة التي كان من المفترض أن تحترم قانون فصل السلطات فلا تتدخل في شؤون السلطة التشريعية بهذه الطريقة غير الدستورية. ومع الأسف استجابت المحكمة العليا لطلب قائمة فتح في جلستها المنعقدة في 2006/12/19، وأقرت جميع قرارات تلك الجلسة غير الأخلاقية وغير الوطنية¹⁷، مستغلة غياب الغالبية العظمى من النواب الإسلاميين في سجون الاحتلال، الذين لم يتمكنوا من القيام بواجبهم وتحقيق العدالة وإعادة الأمور إلى نصابها، لتشارك السلطة القضائية هي الأخرى في المؤامرة على السلطة التشريعية البيتمة والجريحة بسبب إجراءات الاحتلال وإجراءات السلطة التنفيذية!!

وحتى الآن (حزيران/ يونيو 2013)، يقوم هذا الرجل المعين (الأمين العام) بالتحكم بجميع شؤون المجلس التشريعي ونوابه المنتخبين بمن فيهم رئيس المجلس نفسه د. عزيز الدويك، وكلمته في المجلس هي النافذة، ويتحكم بمكاتب النواب ومستحقات المكاتب وشؤون الموظفين وغير ذلك. وقد أقرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بأن تعيين هذا الرجل أحدث إرباكاً لعمل المجلس التشريعي ووضع العديد من العراقيين

¹⁷ المرجع نفسه، ص 6، المقدمة.

الإدارية لهذا المجلس، وذكرت أن غالبية الموظفين الإداريين في المجلس كانت تتبع لهذا الرجل، كونهم تابعين لحركتهم (حركة فتح) التي يمثلها في المجلس هذا الرجل، وليس لرئيس المجلس د. عزيز الدويك ولا لأمين سرّ المجلس د. محمود الرمحي¹⁸.

وقد حدث أن جمّد هذا الرجل المستحقات المالية لمكاتب النواب الإسلاميين في الضفة الغربية لخمسة أشهر متتالية في بداية سنة 2010 بعد خروجنا من سجون الاحتلال، تعرضت فيه هذه المكاتب وموظفوها لأزمة مالية كبيرة. كنا نظن أن هذا التجميد عام لكل نواب المجلس بمن فيهم نواب حركة فتح كما كانوا يقولون لنا، ولكننا عرفنا من خلال طرفنا الخاصة أن مستحقات مكاتب نواب حركة فتح لم تنقطع طوال هذه المدة، وتأكّدنا من ذلك. وكانت فضيحة كبيرة لهم اضطروا بعدها لإعادة صرف هذه المستحقات.

6. مسرحية هزلية:

كان الحدث الأبرز الذي تعرضنا له في فترة الفلتان بعد الانتخابات التشريعية وخاصة في يوم الإثنين 2006/6/12، الهجوم الذي شنّه رجال ملثمون ومسلحون من الأجهزة الأمنية وتحت مظلة كتائب شهداء الأقصى على مكتب النواب الإسلاميين في عمارة الإسراء في رام الله، وقاموا بإطلاق النار على النواب في أثناء خروجهم من المكتب، واختطفوا النائب خليل الربيعي، واقتادوه مكبلاً ومعصوب العينين إلى منطقة خالية، وضربوه وأهانوه، وبقي هناك حتى فترة متأخرة من الليل.

أما باقي النواب وكنت معهم، فقد احتميننا في المكتب ولم نجرؤ على الخروج، حتى جاء أفراد من حرس الرئاسة "قوة 17" بلباسهم العسكري، وتظاهروا بأنهم جاءوا لحمايتنا، وأخذونا إلى مقر المقاطعة في رام الله، وهناك أخبرنا أحد القادة الكبار أنه يتوقع أن الفاعل هو فلان المعروف، أحد قادة شهداء الأقصى المطاردين، وأنه سيعمل على إحضار النائب الربيعي خلال نصف ساعة، ثم أعادونا إلى شققنا السكنية تحت حراستهم، وعاد النائب الربيعي بعد أقل من ساعة، كما أخبرنا ذلك المسؤول، ليخبرنا بما حصل معه من إهانات وإذلال متعمد.

لكن المسرحية لم تظهر لنا إلا بعد اعتقالنا من قبل الاحتلال، فبعد أكثر من سنتين على هذه الحادثة، وفي أثناء وجودي في سجن مجدو، جاءني أحد الزملاء الأسرى

¹⁸ المرجع نفسه، ص 43، الهامش.



من حركة فتح يعتذر إلي بشدة، ويقول: سامحني؟ فقلت له: لماذا؟ قال: هل تذكر عندما هوجمت أنت والنواب الإسلاميون وأنتم في عمارة الإسراء في رام الله من قبل ملثمين؟ قلت: نعم. فقال: أنا كنت واحداً منهم!! وحدثني بتفاصيل ما حدث قائلاً: نحن من الأجهزة الأمنية، قسمنا أنفسنا إلى مجموعتين، مجموعة تهاجمكم بلباس مدني وهم ملثمون، ثم تأتي القوة الحقيقية من حرس الرئاسة بلباسها العسكري لتظهر وكأنها المنقذ لكم، وقال إن الهدف من هذه الحركة هو إيصال رسالة معينة، وأن القرار بذلك جاء من شخصيات معروفة في غزة. واعترف بأن قائدهم في ذلك هو ذلك القائد من شهداء الأقصى الذي ذكره لنا المسؤول في المقاطعة.

ونحن نشهد أن إعداد هذه المسرحية وإنتاجها وتمثيلها وإخراجها كان محكماً وعملاً بارعاً من الناحية الفنية، ولكن هل هذه هي وظيفة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، في ظل الظروف التي تحياها تحت الاحتلال؟ وفي ظل الاختراق الأمني الذي يعاني منه شعبنا؟ وفي ظل هذا الانتشار السرطاني للاستيطان في أرضنا ومقدساتنا؟!

إنه جزء من الفلتان الأمني المنهج والمخطط له بإحكام، الذي تحدثنا عنه مراراً، والذي باتت أهدافه وغاياته واضحة للعيان. والذي عشناه وعاشه شعبنا مدة طويلة، ولم ينته حتى بعد الانقسام الفلسطيني وبعد أحداث غزة المؤسفة، وبعد استقرار الأوضاع في الضفة لصالح حركة فتح والسلطة.

لماذا سُمِحَ للحركة الإسلامية المشاركة في الانتخابات؟

بعد الحديث عما سبق من انتهاكات واعتداءات ضدّ الحركة الإسلامية ونوابها ووزرائها، قد يسأل سائل عن السبب الذي من أجله سمح القوم بإجراء هذه الانتخابات أصلاً، وسمحوا بمشاركة الحركة الإسلامية فيها بنزاهة وإشراف دولي ومحلي كاملين.

يبدو أن القوم لم يتوقعوا فوز الحركة الإسلامية، ولم يضعوا في حساباتهم أن تحصل الحركة الإسلامية على هذه النسبة الكبيرة من الأصوات، وظنوا أنه حتى لو حصلت الحركة الإسلامية على أغلبية بسيطة فإنهم من خلال تحالفاتهم مع التيارات الأخرى، التي تسير في ركاب حركة فتح، لن تتمكن الحركة الإسلامية من السيطرة على المجلس التشريعي، وبالتالي يتم تمرير مشروع السلام الذي كان شبه جاهز للتوقيع لو حصلت حركة فتح على الأكثرية في هذا المجلس، وتستطيع الحركة الإسلامية بعدها أن

تصيح ك معارضة كما تشاء، وأن تكون شاهد زور على هذا الاتفاق، فرأي الأغلبية هو الذي سيسيطر أخيراً على المشهد السياسي الفلسطيني.

ومما يؤكد هذا التحليل ما قامت به مراكز الأبحاث والدراسات الموالية للسلطة الفلسطينية وحركة فتح نفسها من استطلاعات للرأي قبيل الانتخابات؛ فقد نشرت هذه المراكز نتائج بعيدة عن الحقيقة حيث أعطت الحركة الإسلامية حوالي 25% فقط من تأييد المواطنين، فركن القوم لنتائج هذه الاستطلاعات ولم يخشوا فوز الحركة الإسلامية. واتضح لاحقاً خطأ هذه الاستطلاعات فقد كانت النتائج الحقيقية أكثر من 60% من أعضاء المجلس التشريعي للحركة الإسلامية كما هو معلوم.

وقد حدث أنه عندما طالب عدد من قيادات حركة فتح إلغاء الانتخابات في اليوم الثاني من الانتخابات، وقبل إعلان النتائج الرسمية، رفض الرئيس محمود عباس ذلك بحجة أن هذا مستحيل، كما أخبرنا بذلك أحد أعضاء لجنة الانتخابات المركزية. فعندها وُضعت الخطة الشاملة لشل عمل المجلس التشريعي والحكومة العاشرة المنبثقة عنه وإسقاطهما في غضون ثلاثة شهور كما صرحت به كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، فلما لم تفلح هذه الخطة كانت الخطة البديلة وهي إسقاطها بالقوة، وهي الخطة التي وضعها كيث دايتون Keith Dayton. وهذا يعني أنهم لم يتوقعوا أبداً فوز الحركة الإسلامية بهذه النسبة الكبيرة، وأنهم صدموا لهذه النتيجة التي لم يحسبوا حسابها مطلقاً، ولم تخطر على بالهم. ولذلك سمحوا بمشاركة الحركة الإسلامية فيها ليقولوا للعالم بأن الشعب الفلسطيني بغالبته مع المسيرة السلمية ومع الاعتراف بدولة الاحتلال، ومع مشروع التسوية الذي رسموه. ولكن الله سَلَّم.

The Fake Democracy and the Usurped Immunity: Sighings of a West Bank Deputy in the Palestinian Legislative Council

هذا الكتاب

مثلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006 مفصلاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك بسبب الفوز الكبير الذي أحرزته الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات. وقد كانت هذه النتيجة صدمة لكافة القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك القوى الغربية التي تتبنى مُثل الديمقراطية ومبادئها، والتي لجأت بسبب عدائها للحركة الإسلامية وبسبب دعمها لـ"إسرائيل"، إلى التتنكر لمبادئ الديمقراطية، فلم تحترم إدارة الشعب الفلسطيني، وشاركت في حصار ظالم وقاسٍ استهدف إسقاط الحركة الإسلامية وإفشال تجربتها.

توثق هذه الدراسة لمرحلة من أخطر المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية في تاريخها المعاصر، وتقدم وصفاً دقيقاً لبعض الأحداث التي حصلت مع نواب قائمة التغيير والإصلاح (المدعومة من حماس) والمنتخبون في دورة سنة 2006 في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وتبرز معاناتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي دون مراعاة حصانتهم البرلمانية. وتبين الدراسة ما واجهته الحركة الإسلامية وأنصارها ومؤسساتها في الضفة الغربية في المرحلة نفسها.

ومما يزيد من أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه هو عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة سلفيت، وكان من بين أبرز النواب الذين اعتقلوا من قبل "إسرائيل".



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

